التوجهات الجديدة لإدارة الرئيس (دونالد ترامب) والسياسة الاقتصادية العراقية

(طبيعة القرارات وحدود التأثير)

أ. م. د وجدان فالح حسن

كلية العلوم السياسية / جامعة ميسان

المقدمة:

شكّل تغيّر الإدارة في الولايات المتحدة الأميركية بفعل نجاح (دونالد ترامب) في الانتخابات الرئاسية تحولا كبيرا ومهماً، ذلك لما عرف عنه من ميول تصعيدية وصدامية في أي قرار اتخذه في مدة رئاسته الأولى (2017 - 2021)، وهذا ما أدى الى ان يكون القناعة الراسخة لدى المعنيين بالشأن الأميركي أن تعامل الرئيس الجديد سيكون تحولا و تغيراً عن نهج الرئاسة السابقة في عهد (جوزيف بايدن) في التعاطي مع الاحداث الداخلية والدولية على حد سواء، فكان الرئيس الحالي المنتخب لولاية ثانية لأربع سنوات (2025 - 2029) قد أعلن في برنامج الانتخابي عن مجموعة من الإجراءات (الثورية والمتطرفة) في الوقت نفسه ضد الحلفاء قبل الخصوم لاستعادة المكانة والدور الأميركي العالمي (الضعيف) بسبب سياسات سلفه المنتهية ولايته (على حد قوله)، وهذه الإجراءات ممكن أن تقود الى مجموعة من الأزمات المستقبلية على المستويات كافة سياسيا واقتصاديا وعسكريا ...، ذلك بسبب طبيعة الأطراف المستهدفة في هذه الاجراءات وعلى رأسها جمهورية الصين الشعبية.

إذ لأول مرة وفي حفل تنصيبه وقع على ما يفوق من (78) أمرا رئاسياً تنفيذيا يخص الكثير من القوانين والقرارات والقضايا التي سبقت في مدد حكم سبقته بكثير وعلى رأسها مدة حكم الرئيس السابق (جوزيف بايدن) يرى فيها الرئيس الجديد انها تخالف النهج الصحيح والذي يقوض من مكانة المجتمع الأميركي من جهة، والدور والمكانة الاميركية دوليا من جهة أخرى، هذه الأوامر كانت على مرأى ومسمع من مناصريه في الاحتفال الذي حضره الكثير من هؤلاء، وكانت الإجراءات متطرفة الى حد مخالفة بنود في الدستور الأميركي وعلى رأسها التعديل (الرابع عشر) للدستور الاميركي، كذلك قرارات تتعلق بحقوق (الشواذ والمتحولين جنسياً) وغيرها من الامور الداخلية، كذلك فرض ضرائب جديدة على المنتجات القادمة من الصين ودول غيرها (وإن أوقف بعضها فيما يخص كندا والمكسيك).

ان توجهات الاقتصادية والسياسية للرئيس (دونالد ترامب) فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط من المتوقع أن تكون الأكثر حدّة من بين التوجهات الاخرى، فيما يخص بالتوازنات في المنطقة والأزمة الإيرانية والأزمة في فلسطين المحتلة والقرارات التي بدأت بوادر صدورها متتابعة، فضلاً عن دعواته الى زيادة انتاج النفط من الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي وإجراءات اقتصادية اخرى ستلقي بظلالها على العراق بشكل لا يقبل النقاش وهو ما سيؤدي الى حدوث ازمات في العراق ان لم يتحسب لها صانع القرار العراقي ويجد لها حلول في القريب العاجل فستكلف العراق الكثير من الخسائر إن لم تؤخذ الأمور بجدية كافية وهو موضوع بحثنا هذا.

ان ما نحاول أن ندرسه هو ماهية هذه التوجهات على النحو الراهن ومحاولة تحليل آثارها الحالية ومن ثم انعكاساتها على العراق وتحديد سياسة اقتصادية يمكن للعراق ان يخفف وطأة القرارات التي ستصدر والتي هي بشكل أكيد ستضر بمصالحه بشكل كبير.

المبحث الاول: التوجهات الراهنة للرئيس الأميركي في ظل القرارات التنفيذية الجديدة.

تطورت الاحداث وتسارعت في الحدوث منذ الساعات الأولى ليوم 20 كانون الثاني / يناير (2025)، إذ وأثناء حفل التنصيب اقدم الرئيس المنتخب على تغييرات كبيرة وكثيرة، البعض منها عودة لسياسات قد انتهجها في مدة رئاسته الأولى، واخرى هي الغاء لقرارات الرئيس سلفه كان قد اتخذها البعض منها مثير للجدل وعلى رأسها حقوق الشواذ (المثليين) ومتحولي الجنس فضلا عن مجموعة من القرارات الاقتصادية الأخرى ولكن قبل أن نبدأ في هذه القرارات لابد من لمحة سريعة للداخل الأميركي والعلاقات الاقتصادية الأميركية ولو باقتضاب لنفهم طبيعة الوضع الذي دفع ترامب لكل هذا.

أولًا: وضع الاقتصاد الأميركي في نهاية عهد (جوزيف بايدن).

الوضع الاقتصادي الأميركي في نهاية عهد) جوزيف بايدن) متأرجح ما بين التحسن في قطاع وتراجع في قطاع آخر، وقد حقق نسبة نمو تعد غير ملبية لطموح الخبراء الاقتصاديين الاميركان، فقد نما الاقتصاد الأميركي بنسبة 2.8% في عام 2024، ولم يتغير كثيراً من نسبة النمو البالغة 2.9% المسجلة في العام 2023، قاد النمو الزيادات في إنفاق المستهلكين والاستثمارات والمصاريف الحكومية والصادرات، بينما ارتفعت الواردات أيضاً، على صعيد التضخم ارتفع مؤشر الأسعار للمشتريات المحلية الإجمالية بنسبة 2.3% في عام 2024، مقارنة بانخفاض 3.3% في عام 2023. في الوقت نفسه، زاد مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE) بنسبة 2.5%، بانخفاض من 3.8% في العام السابق، بينما ارتفع مؤشر PCE الأساسي، الذي يستثني الغذاء والطاقة، بنسبة 2.8%، مقارنة بـ 4.1% في عام 2023().

اما بخصوص العجز التجاري فقد اتسع العجز التجاري الأمريكي إلى 98.4 مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر 2024، بعد فجوة معدلة بلغت 78.9 مليار دولار في تشرين الأول/ نوفمبر، وأعلى من التوقعات بفجوة قدرها 96.6 مليار دولار. يعد هذا أعلى عجز تجاري منذ الرقم القياسي في آذار/ مارس 2022، إذ سارعت الشركات الأمريكية لتأمين السلع قبل فرض رسوم إدارة (دونالد ترامب) المتوقعة بشكل أكيد حينها، يعكس هذا زيادة في عجز السلع إلى 123 مليار دولار وانخفاض الفائض في الخدمات إلى 24.5 مليار دولار، ارتفعت

إجمالي الواردات بنسبة 3.5٪ إلى 364.9 مليار دولار، وكانت الزيادة بقيادة الأشكال المعدنية النهائية، وأجهزة الكمبيوتر، والذهب غير النقدي، بينما انخفضت الصادرات بنسبة 2.6٪ إلى 266.5 مليار دولار، وذلك بشكل رئيسي بسبب المستحضرات الصيدلانية، النفط الخام، وأجهزة الكمبيوتر. على مدار عام 2024، زاد العجز بنسبة 17٪ من عام 2023 ليصل إلى 918.4 مليار دولار. زادت الصادرات بنسبة 3.9٪ إلى 3,191.6 مليار دولار وارتفعت الواردات بنسبة 6.6٪ إلى 4,110 مليار دولار. وسُجلت أكبر فجوات تجارية مع الصين (295.4- مليار دولار)، الاتحاد الأوروبي (235.6- مليار دولار)، المكسيك (171.8- مليار دولار) وفيتنام (123.5- مليار دولار). وكان العجز التجاري مع كندا (- 63.34) مليار دولار().

اما ديون الولايات المتحدة الاميركية، فقد زاد الدين الخارجي في الولايات المتحدة إلى 26467035 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2024 من 25984649 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2023. بلغ متوسط الدين الخارجي في الولايات المتحدة 16440833.83 مليون دولار أمريكي من عام 2003 حتى عام 2024، وبلغ أعلى مستوى له على الإطلاق 26467035.00 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2024، بينما سجل أدنى مستوى له 6570168.00 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2023().

وفي ظل هذه الاوضاع الاقتصادية المتراجعة والمشاكل الاقتصادية يمكن أن نفهم توجهات الإدارة الاميركية نحو دول بعينها في ظل القرارات التنفيذية التي ستكون موضوعنا القادم.

الوضع الاقتصادي الأميركي في نهاية عهد)جوزيف بايدن) متأرجح ما بين التحسن في قطاع وتراجع في قطاع آخر، وقد حقق نسبة نمو تعد غير ملبية لطموح الخبراء الاقتصاديين الاميركان، فقد نما الاقتصاد الأميركي بنسبة 2.8٪ في عام 2024، ولم يتغير كثيراً من نسبة النمو البالغة 2.9٪ المسجلة في العام 2023،

ثانياً: قرارات (دونالد ترامب) التنفيذية والمقاصد من وراءها.

توالت القرارات التنفيذية من لدن (دونالد ترامب) بشكل متسارع جداً، وهو ما شكل نوعاً من الارباك في المجتمع المحلي في الولايات المتحدة او على المستوى العالمي، والسبب يعود الى ان هذه القرارات شملت عدة مجالات اجتماعية واقتصادية وسياسية ويمكن أن نبينها على النحو الآتي:

1. ألغى الرئيس (دونالد ترامب) في يوم تنصيبه الأول 20 كانون الثاني/ يناير 2025 (78) أمراً تنفيذيا وقعها سلفه (جوزيف بايدن)، بما في ذلك (12) تدبيراً تدعم المساواة العرقية وحقوق الشواذ (المثليين) والمتحولين جنسياً، وترفع العقوبات عن مستوطنين صهاينة في الضفة الغربية المحتلة والغاء حقوق الجنسية بالولادة من ابوين مهاجرين غير شرعيين والانسحاب من منظمة الصحة العالمية واتفاقية باريس للمناخ وإعادة كوبا الى قائمة الدول الارهابية وغيرها من القرارات الأخرى التي اثارت الجدل كثيراً().
2. فرض الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) رسوماً اضافية على السلع والخدمات القادمة من الصين بقيمة (10%) من قيمة هذه السلع، لتدخل العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة مرحلة جديدة من التوتر، إذ ردت الصين بقوة على القرار الأميركي بفرض الرسوم الجمركية الجديدة على صادراتها، فقد اتخذت تدابير انتقامية شملت تحقيقات لمكافحة الاحتكار، وفرض رسوم على واردات أميركية، وتشديد قيود التصدير على معادن حيوية، ووفقا لتقرير نشرته (الإيكونوميست)، فإن هذه الخطوات ليست مجرد رد انتقامي، بل تحمل تحذيرا صريحا من تصعيد اقتصادي أكثر خطورة قد يتطور إلى حرب تجارية شاملة وكانت إجراءاتها على النحو الآتي():

أ. أعلنت الحكومة الصينية فتح تحقيق لمكافحة الاحتكار يستهدف شركة (غوغل) الأميركية، وهو ما قد يؤدي إلى فرض قيود على أعمالها داخل الصين، في خطوة قد تشكل ضربة كبيرة لأحد أكبر عمالقة التكنولوجيا في العالم.

ب. إدراج شركات أميركية في «القائمة السوداء»: أدرجت الصين رسميا شركتي (إلومينا Illumina) المتخصصة في التكنولوجيا الحيوية، و(بي في إتش) (PVH)، التي تمتلك علامات تجارية عالمية مثل كالفن كلاين وتومي هيل فيغر، ضمن (قائمة الكيانات غير الموثوقة)، مما يعني فرض قيود صارمة على استثماراتهما وتعاملهما مع الشركات الصينية.

ج. فرض قيود على تصدير المعادن النادرة: أعلنت بكين أنها ستشدد ضوابط التصدير على المولبيديوم والتنغستن، وهما عنصران حيويان في تصنيع الإلكترونيات، والمعدات الدفاعية، والمكونات الصناعية. وتجدر الإشارة إلى أن الصين تمتلك 80% من الإنتاج العالمي للتنغستن، مما يمنحها ورقة ضغط قوية في الحرب التجارية.

د. فرض رسوم جمركية على سلع أميركية: بدءاً من العاشر من شباط/ فبراير2025، ستفرض الصين رسوما جمركية بنسبة 15% على الفحم الأميركي والغاز الطبيعي المسال، فضلاً عن 10% على النفط الخام، والمعدات الزراعية، والشاحنات، والسيارات الكبيرة.

3. اما بخصوص الاتحاد الاوروبي فلم تخفِ دول الاتحاد مخاوفها من أن ترامب قد يستهدف الاتحاد الأوروبي بعد الصين والمكسيك وكندا، إذ صرح الرئيس الأميركي بأنه سيتخذ قريباً قرارات جديدة تجاه أوروبا، من جانبها، تعمل المفوضية الأوروبية منذ أشهر على إعداد سيناريوهات متعددة للرد على أي إجراءات أميركية قد تستهدف قطاعات رئيسية مثل صناعة السيارات، والآليات، والتعدين وأوضحت رئيسة المفوضية الأوروبية (أورسولا فون دير لاين) «أن الاتحاد الأوروبي مستعد لخوض مفاوضات صعبة عند الضرورة، مؤكدة على أهمية «اتخاذ قرارات مبنية على العقلانية، بعيداً عن الانفعال أو الحنين إلى عالم تجاري ولى»، وبحسب تقرير مصرف (غولدمان ساكس) فإن الإجراءات الأميركية قد تؤثر على حوالي 40% من الصادرات الأوروبية

إلى الولايات المتحدة، وهو ما يمثل حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي، مما يزيد من أهمية التنسيق الأوروبي لمواجهة أي تدابير عقابية محتملة().

4. أما الشركات الأجنبية المصدرة إلى الولايات المتحدة، فقد تفقد ميزة الوصول إلى سوق أميركية كبيرة، ونتيجة لذلك، قد تضطر بعض الشركات، خاصة شركات صناعة السيارات الأوروبية، إلى نقل مصانعها إلى داخل الولايات المتحدة لتجنب التكاليف الإضافية المرتبطة بالرسوم الجمركية. وفي ظل هذا المناخ من عدم اليقين التجاري، تبدو الشركات مترددة في اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأمد. وتوضح (آنا بواتا) خبيرة الاقتصاد لدى شركة (أليانز تراید) للتأمين والائتمان، أن «حالة عدم اليقين هذه تخلق حلقة مفرغة، إذ إن الشركات لا تستثمر بسبب غموض المستقبل الاقتصادي»().

5. العودة الى اسلوب الابتزاز المعتاد للرئيس الأميركي (دونالد ترامب) وخصوصا للدول الحليفة أو الجارة للولايات فقد أعلن الرئيس الأميركي فرض رسوم جمركية على كل من كندا والمكسيك بما نسبته (25%)، كذلك تغيير تسمية خليج المكسيك الى خليج (اميركا) بقرار اشبه ما يكون بقرار (صبياني) منه الى قرار حكيم او استراتيجي، لكن الرئيس الأميركي) دونالد ترامب(عاد وأعلن تعليق الرسوم الجمركية الإضافية التي فرضتها بلاده على كندا لمدة 30 يوما، عقب اتخاذه قرارا مماثلا بشأن المكسيك. وأضاف ترامب أن كندا ستعزز التنسيق مع الجانب الأميركي و»وافقت على ضمان أمن حدودنا الشمالية ووقف تدفق المخدرات المميتة، مثل الفنتانيل، إلينا». وذكر الرئيس الأميركي أن كندا ستنفذ خطة بقيمة 1.3 مليار دولار لتعزيز أمن الحدود، بمروحيات جديدة وتقنيات متطورة وكوادر إضافية. وأشار أيضا إلى أن ترودو قدّم التزامات جديدة، من بينها تعيين مسؤول عن مكافحة «الفنتانيل» وتصنيف «الكارتلات» عصابات التهريب (إرهابية)، فضلاً عن ضمان مراقبة الحدود على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وإطلاق قوة ضاربة مشتركة بين كندا والولايات المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة و»الفنتانيل» وغسل الأموال، وأفاد ترامب كذلك بتوقيع رئيس الوزراء الكندي توجيها استخباريا جديدا بشأن الجريمة المنظمة و(الفنتانيل) مدعوما بـ200 مليون دولار(). كذلك أعلن الرئيس الأميركي تعليق الرسوم الجمركية المفروضة على المكسيك لمدة شهر ابتداءا من 4 فبراير/ شباط الجاري، وذلك مقابل تعزيزها أمن الحدود. وقال الرئيس الأميركي إنه أجرى «محادثة ودية جدا مع الرئيسة المكسيكية (كلوديا شينباوم (وأوضح أنه خلال مدة التعليق التي تستمر شهرا ستجرى مفاوضات بهدف التوصل إلى «اتفاق» مع المكسيك، وأضاف «سنجري خلال تجميد الرسوم الجمركية مفاوضات يرأسها 3 وزراء أميركيين ومسؤولون مكسيكيون رفيعو المستوى الفرق المكسيكية والأميركية ستبدأ اليوم العمل على مجالي الأمن والتجارة، مشيرة إلى أن المكسيك ستنشر 10 آلاف جندي من الحرس الوطني على الحدود فورا لمنع تهريب المخدرات للولايات المتحدة. وقالت «اتفقنا على أن تلتزم الولايات المتحدة بالعمل على منع تهريب الأسلحة عالية الذخيرة إلى المكسيك().

أعلنت الحكومة الصينية فتح تحقيق لمكافحة الاحتكار يستهدف شركة (غوغل) الأميركية، وهو ما قد يؤدي إلى فرض قيود على أعمالها داخل الصين، في خطوة قد تشكل ضربة كبيرة لأحد أكبر عمالقة التكنولوجيا في العالم

نفهم من هذه القرارات هو محاولة ابتزاز واضحة للدول المجاورة من اجل تحمل أعباء الحماية الى جانب الولايات المتحدة للحدود، كذلك محاولة تقليل العجز التجاري بين هذه الدول والولايات المتحدة الاميركية بمحاولة فرض الرسوم هذه.

6. وقّع الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) أمراً تنفيذياً بإعادة تفعيلها ضد إيران، إذ أعلن أن هدفه هو

تخفيض صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر، وكان (دونالد ترامب) قد أصدر مرسوماً يعيد فرض سياسة (الضغط الأقصى) على إيران، وهي السياسة التي تبناها منذ ولايته الأولى محذراً من (عواقب كارثية)، إذا لم تتوصل إيران إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي، ويعد الهدف الذي أعلنه (دونالد ترامب) القضاء على صادرات النفط الإيرانية أمراً مقلقاً بشكل خاص لإيران، إذ إنه سيؤدي إلى القضاء على ما يقرب من نصف إيرادات الحكومة الإيرانية، التي تمر بأزمة اقتصادية مستمرة منذ سبع سنوات، وفي أول خطوة لتفعيل هذه السياسة فرضت وزارة الخزانة الأميركية في 6 فبراير/ شباط 2025، عقوبات على شبكة دولية، زاعمةً أنها سهّلت شحن النفط الإيراني إلى الصين().

وفي خطوة منسقة، أعلنت وزارتا الخزانة والخارجية الأميركيتان، فرض عقوبات تستهدف الشبكات المتورطة في شحن النفط الإيراني إلى الصين، وتشمل الإجراءات عدة دول، بما فيها الصين والهند والإمارات العربية المتحدة، وتستهدف عدة سفن مرتبطة بصادرات النفط الإيرانية. وبينما سيكون تأثير هذا التوجيه، إذا تم تنفيذه بالكامل، كبيراً على صادرات النفط الإيرانية، فإن هناك شكوكاً حول ما إذا كان سيتم تقليصها إلى الصفر أو إلى المستويات، التي كانت عليها في عام 2020، وهو العام الأخير من ولاية ترامب السابقة. ففي عام 2017، قبل فرض العقوبات الأميركية، كانت إيران تصدّر 2.5 مليون برميل يومياً، ولكن بحلول عام 2020، انخفض هذا الرقم إلى نحو 350 ألف برميل يومياً().

واستمراراً للعقوبات على ايران الغى الرئيس الاميركي الإعفاء الممنوح للعراق لاستيراد الكهرباء والغاز من إيران، وذلك ضمن حزمة العقوبات الجديدة على طهران، وتضمنت المذكرة التي وقعها ترامب، والتي تهدف الى ممارسة أقصى الضغوط ضد إيران، «اتخاذ خطوات فورية، بالتنسيق مع وزير الخزانة والوكالات الأخرى ذات الصلة، لضمان عدم استخدام النظام المالي العراقي من قبل إيران للتهرب من العقوبات أو التحايل عليها، وعدم استخدام دول الخليج كنقاط شحن للتهرب من العقوبات» بحسب تعبير البيان، ويعتمد العراق منذ سنوات طويلة، على استيراد الكهرباء والغاز من إيران، وخاصة في ذروة فصل الصيف، ويعتمد بهذا على الإعفاءات الأمريكية المستمرة، والتي تصدر أكثر من مرة خلال كل عام.

7. أزمة قناة بنما: تربط قناة بنما التي يبلغ طولها واحد وخمسين ميلاً (82 كم) بين المحيطين الأطلسي والهادئ، وهي واحدة من أكثر ممرات الشحن البحري ازدحاماً في العالم. ومنذ افتتاحها في عام 1914، نمت القناة لتتعامل مع حوالي 6% من التجارة العالمية، مما أدى إلى تقليص وقت وتكلفة الشحن بشكل كبير من خلال تمكين السفن من تجنب رحلة طويلة حول كيب هورن، أقصى الطرف الجنوبي لأمريكا الجنوبية. كما تزود بحيرة جاتون نصف سكان البلاد بمياه الشرب، تمر عبر القناة ما بين ثلاثة عشر إلى أربعة عشر ألف سفينة كل عام، وتدر عائدات تزيد على ملياري دولار. والولايات المتحدة هي أكبر مستخدم للقناة؛ إذ تعبرها 40% من جميع سفن الحاويات الأميركية سنوياً، وتحمل بضائع بقيمة 270 مليار دولار ومن بين المستخدمين الرئيسيين الآخرين تشيلي والصين واليابان وكوريا الجنوبية().

وذكر (دونالد ترامب) إن الصين تدير قناة بنما، وإنه يجب استعادة القناة التي بنتها الولايات المتحدة، غير أن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو استبعد في جلسة التصديق على ترشحه بمجلس الشيوخ اللجوء إلى القوة العسكرية، لكنه قال إن واشنطن بحاجة إلى معالجة مخاوف جدية بشأن النفوذ الصيني في قناة بنما ذلك الممر المائي الحيوي بين المحيطين الأطلسي والهادي.

وقال بعض المسؤولين والمحللين السياسيين الأميركيين إن هناك مخاوف بشأن الوجود الكثيف للشركات الصينية في قناة ذات أهمية إستراتيجية لأميركا، لكنهم يعتقدون أن تصريحات ترامب تهدف في الحقيقة إلى الحد من الوجود الدبلوماسي والاقتصادي المتنامي لبكين في أمريكا اللاتينية، وخلال السنوات الأخيرة، أقنعت الصين العديد

من الدول بما في ذلك بنما عام 2017 بالتخلي عن اعترافها بتايوان، وإقامة علاقات دبلوماسية مع بكين، وتوسعت العلاقات التجارية بين الجانبين().

كانت بنما أول دولة في أميركا اللاتينية توقع على مبادرة «الحزام والطريق» الصينية عام 2017. وكثيرا ما يرتبط مخطط الاستثمار الأجنبي بالدبلوماسية الجيوسياسية لبكين وأهدافها، وأثارت المبادرة مخاوف من أنها أحد أشكال الإمبريالية الاقتصادية التي تمنح الصين الكثير من النفوذ على الدول الأخرى، وغالبا ما تكون أصغر وأكثر فقراً().

أعلن الرئيس البنمي (خوسيه راؤول مولينو) في 6 شباط / فبراير انسحاب بلاده من (مبادرة الحزام والطريق الصينية)، في خطوة تأتي بعيد أيام من استقباله وزير الخارجية الأميركي) ماركو روبيو) الذي تسعى بلاده للحد من نفوذ الصين على قناة بنما. وقال (خوسيه مولينو) الذي سبق له أن أعلن أنه لن يجدد مذكرة التفاهم الموقعة مع الصين، خلال مؤتمر صحفي إن سفارة بنما في بكين «قدمت الوثيقة التي تتضمن الإعلان عن الخروج من الاتفاق خلال مهلة 90 يوما»، المنصوص عليها في الاتفاق الموقع بين الطرفين(). وهو ما ادى الى ان تقوم الحكومة الصينية باستدعاء السفير البنمي في بكين وتسليمه مذكرة احتجاج شديدة اللهجة بسبب انصياع بنما للضغط الاميركي.

وقّع الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) أمراً تنفيذياً بإعادة تفعيلها ضد إيران، إذ أعلن أن هدفه هو تخفيض صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر، وكان (دونالد ترامب) قد أصدر مرسوماً يعيد فرض سياسة (الضغط الأقصى) على إيران

ان قائمة العقوبات والحروب التي شنها وسيشنها (دونالد ترامب) كثيرة ومتوقعة على شركاء وخصوم سياسيين او اقتصاديين وسيتم اتخاذ قرارات من الممكن ان تؤجج الصراع الدولي الى نقطة من الممكن ان تؤدي الى انفجار حرب اقتصادية على الاقل ما بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، إلا إذا اختارت هذه الدول الإذعان للهيمنة الاقتصادية الأميركية.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية العراقية في ظل الضغط الأميركي المتوقع في الشرق الأوسط.

يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات عديدة واختلالات واسعة لاسيما احادية الاقتصاد وعدم التنوع فضلا عن تفشي الفساد المالي والإداري وارتفاع نسب البطالة والفقر، وفي ظل الأزمة المالية الحالية) الازمة المركبة (اصبحت التحديات امام الحكومة الجديدة أكبر وعملية الإصلاح اكثر صعوبة). يمكن ادراج اهم تحديات السياسة الاقتصادية والاقتصاد العراقي بما يلي():

1. احادية الاقتصاد العراقي: يعاني الاقتصاد الراقي وبشكل واضح من مشكلة رئيسية وهي اختلال هيكله الإنتاجي الذي يذهب لصالح القطاع النفطي بشكل اساس مما يؤدي الى عدم وجود تنوع في المدخلات المالية لموازنته الامر الذي يجعل الاقتصاد رهنا لأسعار النفط وحجم الطلب عليها مما يؤدي الى عدم التناسق الواضح في نسبة المساهمة في الناتج للقطاعات الاقتصادي.
2. قصور الانتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي: فقد انخفض الانتاج المحلي لمعظم القطاعات الاقتصادية لعدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة بشكل كفوء وذلك لنقص الآلات والمعدات والدمار الكبير الذب لحق بالقطاعات الانتاجية جراء الحروب والحصار الاقتصادي الاعتماد على مستلزمات الانتاج المستوردة بشكل كبير وعدم صيانة المكائن والمعدات وبالتالي انخفاض عمرها الإنتاجي.
3. تدهور قطاع الخدمات: يعاني العراق من قصور في توفير الخدمات الاساسية (الكهرباء ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي)، اذ ان الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي وشحة الماء الصافي أثّر بشكل سلبي على معظم مفاصل الحياة وجعلت المواطن العراقي يتحمل اغلب تكاليف هذه الخدمات.

4. العجز الواسع في الموازنة العامة: عانت موازنة العراق من عجز مالي هيكلي يعود سببه الى زيادة الانفاق الحكومي وبصورة مستمرة على مختلف الاصعدة الاقتصادية والخدمية والعسكرية واستمرار الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات الغذائية والصناعية في حين اتسمت الايرادات العامة للدولة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب اعتمادها على النفط والذي يرتبط اساسا بالأسواق العالمية، في حين كانت نسبة مساهمة الايرادات الاخرى قليلة جدا في تمويل الموازنة العامة مما ادى الى ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة.
5. اختلال هيكل الصادرات: يهيمن القطاع النفطي على الصادرات العراقية اذ تصل الى 98% من اجمالي الصادرات، وعند مقارنة هذه النسبة مع بلدان نفطية اخرى نجد ان هذه النسبة مرتفعة جدا، ويزداد هذا الاختلال بزيادة اختلال الاهميات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا الاختلال لا يمكن التخلص منه في الامد القصير والمتوسط لان العراق لا يمتلك مصادر لتمويل تنمية القطاعات الاخرى الا من خلال زيادة وانتاج تصدير النفط الخام وهذا بالتأكيد سيعمق من الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاخرى بسبب الاعتماد الكبير على النفط، فضلا عن عدم استطاعة المسؤول العراقي تكوين فكر اقتصادي وسياسة اقتصادية واضحة المعالم تركز على المشاريع الانتاجية التي توفر للمواطن ما يحتاجه من سلع وخدمات ضرورية فضلا عن عدم وجود رؤية محدده لدى الجهات المختصة حول الطرق والبرامج التي تنهض بواقع الاقتصاد العراقي.

وفي ظل كل هذه الازمات المركبة فإن السياسة الاقتصادية للدولة تعاني هي الأخرى بسبب السياسات الشعبوية التي انتهجتها النخبة الحاكمة من فتح النفقات التشغيلية على مصراعيها مما أثقل كاهل موازنة الدولة بنفقات تفوق مقدرتها وقابليتها، فضلا عن الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يقوم على تصدير النفط مقابل استيراد كل شيء من الخارج لتغطية احتياجات السوق الداخلية من سلع وخدمات. ويمكن ان نبين أهم اقسام هذه السياسة الاقتصادية العراقية على النحو الآتي:

وقال بعض المسؤولين والمحللين السياسيين الأميركيين إن هناك مخاوف بشأن الوجود الكثيف للشركات الصينية في قناة ذات أهمية إستراتيجية لأميركا، لكنهم يعتقدون أن تصريحات ترامب تهدف في الحقيقة إلى الحد من الوجود الدبلوماسي والاقتصادي المتنامي لبكين في أمريكا اللاتينية.

أولًا: واقع السياسة المالية والنقدية وتوقعات المستقبل القريب:

1 - السياسة المالية:

تؤثر السياسة المالية من خلال أدواتها (الإنفاق العام، والضرائب، الموازنة العامة، الدين العام) بالمتغيرات الاقتصادية الرئيسة مثل الإنتاج والعمالة أو الاستخدام والتضخم. وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وشرائحه، فإن ذلك يتطلب من الحكومات أن تستخدم سياساتها الاقتصادية المختلفة، ومن بين تلك السياسات تظهر أهمية السياسة المالية لما تتميز به من تنوع في أدواتها وآلياتها المختلفة، كسياسة معالجة الأزمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأبرزها مشكلة الفقر، وذلك من خلال التكيف مع الأوضاع التي يمر بها الاقتصاد، ومن ثم فإن تأثير فاعلية السياسة المالية يكون حاسماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وإعادة تخصيص الموارد بين القطاعات والمناطق المختلفة، وتنمية الأقاليم في البلد، وتقليل نسبة البطالة التي تمثل سبباً رئيسياً لمشكلة الفقر، وغير ذلك من الأهداف التي يمكن معالجتها من خلال أدوات وآليات السياسة المالية().

ومن أجل تحقيق ذلك فإن السياسة المالية عادة ما تلجأ إلى العديد من التدابير والإجراءات والآليات بهذا الصدد، مثل استخدام النفقات العامة التحويلية، والتي من شأنها أن تعمل على تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وزيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (كالغذاء والملبس والتعليم والصحة والسكن)، أو تخفيض الدخول المرتفعة التي تستحوذ عليها فئة محدودة من المجتمع باستخدام الضرائب ثم إعادة توجيهها لدعم الفقراء، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية وإعادة توجيه الدعم نحو الطبقات الأكثر استحقاقاً وغيرها.

تعتمد الحكومة على السياسة المالية في تنفيذ بنود الإنفاق العام وجباية الإيراد العام (الإيراد الريعي)، إذ إن النفقات العامة هي الذراع الأساسية التي تتدخل بها الحكومة في الاقتصاد، ومنه ترسم الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، إذ السياسة المالية جزء من السياسة الاقتصادية للدولة بالتالي كضرورة لمسايرة التخطيط الاقتصادي للحكومات يجب عليها أن تعمل لخدمته وتسيير كل إجراءاتها في سبيل تحقيق الهدف المنشود لها، وعلى مدار الحكومات المتعاقبة في العراق لم تستطع السياسة المالية تحقيق أهدافها المعول عليها وأبرزه التحول عن الريعية في الأداء. ومن ثم فإن السياسة المالية انكشفت بأكثر من مرة إبان الصدمات النفطية السلبية التي انخفضت فيها أسعار النفط إلى أرقام قياسية كبيرة، وبقيت عاجزة عن المواجهة إلا بالطرق الاستثنائية من خلال الاقتراض من البنك المركزي العراقي والقروض الخارجية أو اللجوء إلى تغيير بسعر صرف العملة().

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية في أداء العراق الاقتصادي مؤخراً هو انخفاض التضخم المحلي، الذي تراجع إلى 4٪ نهاية عام، ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض أسعار الغذاء العالمية، وإعادة تقييم العملة في فبراير 2023، وعودة التمويل التجاري إلى طبيعته. ومع ذلك، يحذر صندوق النقد الدولي من أن التوسع المالي في العراق، بالتوازي مع انخفاض أسعار النفط، قد يؤدي إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية. في حين أن التوسع المالي من المتوقع أن يحفز النمو، فإنه قد يؤدي إلى تدهور إضافي في الحسابات المالية والخارجية. لا يزال العراق عرضة لتقلبات أسعار النفط التي تمثل جزءاً كبيراً من إيراداته، بدون تعديل سياسات عاجل، يحذر الصندوق من أن العراق قد يواجه ضغوطاً في الدين السيادي على المدى المتوسط ومخاطر على الاستقرار الخارجي. تتزايد هذه المخاوف بسبب عدم اليقين العالمي، مثل احتمال انخفاض حاد في أسعار النفط أو تصعيد الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

وقد تبنت السياسة المالية اتجاهاً محابياً للإنفاق العسكري، مما انعكس على ترتيب أولويات الإنفاق، وعلى هيكل ترتيب بنود الموازنة العامة، من خلال تخصيص الحصة الأكبر لحساب الأمن والدفاع، إن هذا التوجه جعل النفقات العسكرية تستحوذ على حصة تصل إلى ربع تخصيصات الموازنة العامة على حساب قطاعات أخرى كالصحة والتعليم، إذ لم تصل نسبة الإنفاق، على التعليم (ممثلاً بوزارتي التربية والتعليم العالي معاً) على 10% في أحسن الأحوال، ومن التوجهات الأخرى للسياسة المالية هو الإنفاق على قطاع الطاقة ممثلاً بوزارتي النفط والكهرباء، وإذا كان الإنفاق العام على قطاع النفط مبرراً للحفاظ على الميزة التنافسية للعراق في سوق الطاقة العالمي، إلا أن الإنفاق على قطاع الكهرباء لم يؤت أكله، رغم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، إلا أن مشكلة الكهرباء ما زالت قائمة وحاضرة بقوة، مما يؤشر ضعفاً في كفاءة الإنفاق العام في هذا القطاع().

في ظل كل هذه الازمات المركبة فإن السياسة الاقتصادية للدولة تعاني هي الأخرى بسبب السياسات الشعبوية التي انتهجتها النخبة الحاكمة من فتح النفقات التشغيلية على مصراعيها مما أثقل كاهل موازنة الدولة بنفقات تفوق مقدرتها وقابليتها

وفي السنتين الأخيرتين اتخذت السياسة المالية في العراق منحناً توسعياً يعتمد على زيادة النفقات العامة تزامن مع الارتفاع في أسعار النفط، وقد أسفر هذا التوسع في الإنفاق عن تعميق التوجه استهلاكي والتشغيلي على حساب التوجهات الاستثمارية والإنتاجية، وأسفر ذلك التوجه عن تضخم أعداد موظفي القطاع العام المدنيين منهم والعسكريين. وقد تبنت هذه السياسة المالية اتجاهاً محابية للفقراء الهدف منه إعادة توزيع الدخل، من خلال تخفيض نسبة الفقر، واتخذت هذه السياسة قناتين، الأولى هي البطاقة التموينية التي تشمل جميع المواطنين العراقيين بغض النظر عن مستوى دخلهم، والقناة الثانية هي الدعم النقدي من خلال شبكة الرعاية الاجتماعية، التي تساعد المحتاجين والفئات الهشة(). ولكي نبين هذه المبالغ يمكن ان نستعين بالجدول الآتي:

جدول (1)
مبالغ الدعم الحكومي للسنوات (2020 – 2024)
بالتريليون دينار.

السنة	نفقات الدعم الحكومي	نسب النمو	اجمالي النفقات الجارية	اجمالي النفقات العامة
٢٠٢٠	٢٦,٢٠٩	١٩,٠	٦٧,٩٨٣	٧٦,٠٨٢
٢٠٢١	٣٢,٧٤٠	٢٤,٩	٨٩,٥٤١	١٠٢,٨٤٧
٢٠٢٢	٢٥,٠٠١	٢٣,٦	٩٢,٥٧٨	١١٦,٩٥٩
٢٠٢٣	٣٥,١٤١	٤٠,٥	١١٨,٢٤٢	١٤٢,٤٣٥
٢٠٢٤	٤٠,٢١٣	١٤,٤	١٥٧,٠٠٠	٢١١,٨٦١

المصدر: علي دعدوش، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل التدخل الحكومي المتزايد في العراق

(الدعم الحكومي مقابل العبء المالي للأجيال)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2024، ص6.

إذ تدعم الحكومة العراقية الفئات الاجتماعية كافة، وذلك عن طريق التخصيصات المالية التي تطلقها في بنود مختلفة من الموازنة العامة، ومن أهم نفقات الدعم (النفقات الحاكمة) وتعرف بأنها مبالغ تخصص في الموازنة العامة، وتكون ذات أولوية في عمليات الصرف، تتمثل النفقات الحاكمة في الموازنة العامة العراقية غالبا وتخصص النفقات على حصتين، الأولى للمركز، والثانية لإقليم كردستان، إذ تشمل فقرات النفقات الحاكمة (البطاقة التموينية، نفقات استيرادات الوقود، نفقات دعاوى نزاعات الملكية، الأدوية، دعم شراء محصولي الحنطة والشلب، استيراد الطاقة،) وتضاف كل أربع سنوات فقرة نفقات الانتخابات، وفي بعض الأحيان كانت تضاف نفقات هيئة الحج والعمرة، وقد أضيفت فقرة في موازنة عام 2019وهي نفقات التعداد العام للسكان، وتمت إضافة نفس الفقرة في موازنة عام. 2024 كذلك تدعم الحكومة العراقية الفئات الهشة والفقيرة من خلال تخصيصات الفئات والخدمات الاجتماعية مثل شبكة الرعاية الاجتماعية والإعانات وغيرها().

ويمكن أن نبين ذلك وفقا للجدول الآتي:

جدول (2)
النفقات الحاكمة في الموازنة العامة العراقية للمدة (2012-2024) بالتريليون دينار

السنة	النفقات الحاكمة	نفقات الرعاية الاجتماعية	اجمالي النفقات العامة
٢٠٢٠	٧,٦٥٠	١٨,٥٥٩	١٤١,٥٣٢
٢٠٢١	٥,١٩١	٢٧,٥٤٩	١٥١,٤٤٢
٢٠٢٢	١١٢قانون الأمن الغذائي الطارئ (قانون الدعم الطارئ) + الصرف		
٢٠٢٣	١٠,٤٣٨	٢٤,٩٨٨	١٤٢,٤٣٥
٢٠٢٤	١٠,٠٤٢	بيانات غير متاحة	٢١١,٨٦١
المجموع العام	٣٣,٣٢١	٧١,٠٩٨	٦٤٧,٢٧٠

المصدر: علي دعدوش، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل التدخل الحكومي المتزايد في العراق (الدعم الحكومي مقابل العبء المالي للأجيال)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2024، ص9.

وكمحصلة فإن السياسة المالية في العراق تتخذ من الانفاق غير المنضبط على القطاعات والوحدات الاقتصادية قائمة على محاولة حفز هذه القطاعات وهو ما أثقل كاهل الموازنة بشكل كامل.

2 - السياسة النقدية:

منذ الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق قبل 23 عاماً، تم الاحتفاظ باحتياطيات البلاد من العملات الأجنبية في البنك المركزي الأميركي، مما يمنح الأميركيين قوة كبيرة للسيطرة على المعروض من الدولارات العراقية. وبغية السحب من هذه الاحتياطيات، يطلب البنك المركزي العراقي الدولار من البنك المركزي الأميركي، ثم يبيع الدولار بالسعر الرسمي للمصارف التجارية ومكاتب الصرافة من خلال آلية تسمى «مزاد الدولار».

ومنذ ذلك الوقت والى اليوم تذهب الإيرادات النفطية نتيجة بيع العراق للنفط الى البنك الفدرالي الأمريكي بعد استقطاع 5% من تلك الأموال كتعويضات لدولة الكويت، والتي تم سدادها العام الماضي. وبعد ذلك تتحول الى حساب البنك المركزي العراقي بعد ارسال طلب من وزارة المالية العراقي الذي يوضح اين سيتم صرف تلك الأموال وحيث يتم تدقيق تلك الطلبات من قبل الفدرالي وهذه العملية تستغرق بحدود 20 يوم، تنقل تلك الأموال الى البنك المركزي العراقي في بغداد بطائرات محملة بتلك الأموال وعن طريق الطائرات وحيث ان كل طائرة تحمل نصف مليار دولار الأمر الذي يرتب على هذه العملية أجور نقل وحماية وتامين تُدفع من الخزينة العراقية().

فُتح حساب في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن الدولي المرقم 1483 في عام 2003 التي صدرت بعد إسقاط النظام السابق والذي رفع الحظر الاقتصادي عن العراق واعاده الى وضعه ما قبل عام 1990 والذي كان في احد فقرات القرار انشاء صندوق تنمية العراق، وقد منح هذا الحساب حصانة دولية حتى لا يكون عرضة للحجز أو المصادرة نتيجة قرارات محاكم دولية، قد تصدر عن دعاوى ومطالبات ضد النظام السابق().

في بداية الامر كان هنالك صندوقين الأول هو صندوق تنمية العراق ويشمل 95% من الإيرادات النفطية والصندوق الاخر هو صندوق التعويضات وتكون نسبته 5% وهي في اغلبها تذهب الى الكويت فيما بعد لان الكثير من الدول اسقطت ديونها الا الكويت. في 15 /6 /2003 صدر الامر 2 من قبل مدير سلطة الائتلاف بول بريمر الذي أودع اموال صندوق تنمية العراق لدى البنك الفدرالي الامريكي في نيويورك وتكون الاموال تحت ادارته بشكل مباشر ومدير تعينه إدارة البنك المركزي العراقي بالتعاون مع البنك الفدرالي.

بعد الاتفاقية الأمنية المسماة بالاتفاقية الاطارية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية والتي خرجت القوات الامريكية بموجبها من العراق وبذلك يكون الاحتلال قد انتهى رسميا من العراق، وعلى اثر ذلك وفي 2010/12/15 صدر القرار 1956 من مجلس الامن بجلسته 6450 الذي انهى وجود صندوق تنمية العراق بطلب

من الحكومة العراقية عبر رسالة من رئيس الحكومة (نوري المالكي) وانهاء الرقابة والحصانة والاشراف على البنك المركزي العراقي، والذي جدد الاتفاق مع البنك الفدرالي للإبقاء على الاموال العراقية لديه على ان تكون سلطة الاموال وادارتها من قبل البنك المركزي العراقي لكن بشروط وشفافية البنك الفدرالي الأمريكي.

اما صندوق التعويضات فقد انتهى بانتهاء الديون المترتبة على العراق الى الكويت استنادا الى قرار مجلس الامن المرقم 687 تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة عام 1991، وكان ذلك في 2021/12/23 إنه تم تسديد الدفعة الأخيرة المتبقية من تعويضات دولة الكويت، وقيمتها 44 مليون دولار، من مجموع 52.4 مليار دولار وبذلك يكون العراق، بعد أكثر من 31 عاما من غزوه للكويت، قد أتمّ سداد كامل مبلغ التعويضات التي أقرّتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات التابعة لمجلس الأمن الدولي، بموجب القرار 687 لعام 1991 وبالتحديد اتخذ مجلس الأمن في الجلسة 8972 يوم 22 شباط 2022 قراره رقم 2621 بتصفية حساب التعويضات وإغلاقه، وإعادة المتبقي للعراق وحل لجنة التعويضات نهاية عام 2022، والتي كان آخر اجتماع لها في التاسع من كانون الأول، ونفّذ القرار(). ونهاية عام 2022، كما تقدم، أُغلِق ملف التعويضات وتحرر المورد النفطي من هذا القيد. وبهذا لم يعد من الضروري استلام إيرادات النفط في حساب وحيد لا في الاحتياطي الفدرالي ولا أي مكان آخر.

ان هذه المخزونات اتاحت للإدارة الاميركية مجموعة من الامور وهي():

1. قابلية الضغط على الحكومة عبر موردها المالي الأساسي في تشكيل موازنتها، والمحدد لسعر صرف الدينار العراقي.
2. التحكم بحجم وتوقيت الأموال التي تخرج من البنك الفيدرالي الأمريكي إلى العراق.
3. الاستفادة التي تراكمها البنوك الأمريكية عبر الاقتراض من الأموال العراقية بفائدة قليلة جداً، واستفادة الشركات الناقلة لهذه الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق وأجور التأمين والحماية.
4. الحفاظ على مركزية الدولار في عملية شراء النفط العراقي، خصوصاً بعد الاتفاقيات التي تقوم بها الصين وغيرها من الدول للتبادل بالعملات المحلية.

ولذلك لا يزال هذا النظام (والذي أُنشئ بموجب مراسيم صادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة)، الذي يشرف عليه بالكامل ويضمنه الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك معمولاً به حتى يومنا هذا. ويعمل النظام بوصفه أداة لاحتواء التضخم والحفاظ على ثقة المستثمرين والأفراد في النظام المالي المحلي والحيلولة دون اندلاع اضطرابات اجتماعية خطيرة. كما يهدف أيضاً إلى رصد أي تحويلات وتعاملات مالية مشبوهة وتقييدها.

على الرغم من أن الجوانب الإيجابية في أداء العراق الاقتصادي مؤخراً هو انخفاض التضخم المحلي، الذي تراجع إلى 4٪ نهاية عام، ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض أسعار الغذاء العالمية، وإعادة تقييم العملة في فبراير 2023

مزاد العملة والوضع النقدي العراقي:

حدد البنك المركزي العراقي مجموعة من الأهداف في تأسيسه لمزاد العملة الذي هيمن على تداول الدولار في السوق العراقية وعلى النحو الآتي():

1. أداة تدخل مباشر لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني مما ينعكس إيجابا على المستوى العام للأسعار ولاسيما السلع المستوردة النهائية مدخلات الإنتاج ويوسع قاعدة التصدير.
2. وسيلة لتطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسات النقدية في إدارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها، ويعد حالة من حالات تطبيق عمليات السوق المفتوحة المطلوبة بصورة مستمرة في تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي.
3. تمويل النشاط التجاري الخاص وتمويل مبادلاتهم التجارية بالعملات الأجنبية بعد أن كان يعتمد على السوق الموازي (السوداء) في تمويل احتياجاته والتي كانت تتصف بعدم الانضباط والفوضى في

HAVAL
THE ABILITY TO RETURN

مرحلة التسعينيات من القرن الماضي. وهو ما أدى إلى زيادة المعروض السلعي بشكل غطى الطلب المحلي على السلع والمنتجات بعد توقف القسم الأكبر من المعامل والمصانع الحكومية والأهلية عن الإنتاج إما بسبب التدمير أو انقطاع الكهرباء وزيادة تكاليف الإنتاج وفتح الحدود أمام الاستيراد وإلغاء التعرفة الجمركية التي قضت بشكل كامل تقريبا على الإنتاج المحلي وعدم قدرته على المنافسة.

4. كانت نافذة العملة ممول الحكومة الرئيس بالدينار العراقي بعد تحويل عوائدها النفطية المتحصلة بالدولار والتي تشكل أكثر من 90% من الإيرادات العامة السنوية وبيعها للبنك المركزي لتتمكن من دفع نفقاتها التشغيلية والاستثمارية بالدينار العراقي. دون الحاجة إلى إصدار نقدي جديد كان يمكن أن يزيد من حجم الكتلة النقدية وهو ما أسهم بشكل كبير في تحجيم نمو عرض النقد.
5. رفع القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة بعد تحسن مستوى وقيمة الدينار أمام الدولار وانعكاسه على القيمة الحقيقية للدخول.
6. توفير موارد بالعملة الأجنبية لدى المصارف المحلية لغرض تمكينها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإجراء عمليات التحويل المالي بالعملات الأجنبية.
7. فتح آفاق استثمارية لدى الجمهور (زبائن المصارف) لغرض تطوير استثماراتهم ومشاريعهم الاقتصادية وتوفير العملة اللازمة لتمويل متطلبات السياحة الترفيهية والعلاجية والدراسة خارج العراق.

لذا فإن السياسة النقدية العراقية وفق آلية مزاد العملة تتوخى الموازنة والسيطرة على سعر الصرف والعرض النقدي للعملة الأجنبية للسيطرة على مستويات التبادل الاقتصادي والرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يعتمد بشكل أساس على قيمة الدينار مقابل الدولار بفعل سياسة تعويض النقص السلعي عبر الاستيراد من الخارج وهو ما اثقل كاهل الدولة بالتزامات مالية كبيرة تشكل عبئاً مضافاً على الأعباء الأخرى، لذا فان آثارها ترتفع بين الفينة والأخرى بفعل سياسة البنك الفيدرالي الأميركي وتلويحه بعصا العقوبات ضد المصارف غير

الملتزمة بتوجيهاته أو انه علم أو شك بوجود معاملات مالية غير سليمة او ان هذه المصارف تتحايل.

ثانياً: توجهات الإدارة الأميركية الجديدة وأثرها في السياسة الاقتصادية العراقية.

يمكن ان نبين آثار السياسة الاقتصادية العراقية في مدة الحكومة الحالية بمجموعة من المواضيع يمكن ان نبينها وفق الآتي:

سجل سعر الصرف الرسمي خلال عام 2023 ارتفاعا بنسبة (10.3%) بعد قرار تغيير سعر الصرف من (1450) دينار لكل دولار الى (1300) دينار لكل دولار، اذ سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي نقدا، تعزيز حسابات المصارف في الخارج لعام 2023 انخفاضا بنسبه (28%) عن عام 2022، لتسجل (33.5) مليار دولار مقابل (46.8) مليار دولار لعام، نتيجة انخفاض كل من مبيعات النقد بنسبه (8%) عام 2023 نتيجة تطبيق الآلية الجديدة (المنصة الإلكترونية) في تعزيز ارصدة المصارف في الخارج والبيع النقدي بغية مواكبة أحدث الممارسات العالمية، وانخفضت مبيعات الدولار لأغراض تعزيز حسابات المصارف للحوالات في الخارج بنسبة (35%) اما مبيعات الدولار لأغراض تعزيز حسابات الاعتمادات ارتفعت بنسبه (9.5%)، اما بالنسبة الى مشتريات البنك المركزي للدولار الامريكي من وزارة المالية فقد سجلت ارتفاعا بنسبة (20%) لتبلغ (64) مليار دولار خلال عام 2023 مقارنه بـ(53.3) مليار دولار عام 2022، ويعزى ذلك الى زيادة الانفاق العام خلال عام 2023 بعد اقرار قانون الموازنة العامة للسنوات المالية (2023) ومن ثم زيادة الحكومة للمشتريات الدينارية من البنك المركزي().

في حين سجل رصيد الاحتياطات الأجنبية نهاية عام 2023 ارتفاعا بنسبه (3.4) عن العام السابق ليبلغ (145.3) دينار مقارنه بـ (140.8) ترليون دينار نهاية عام 2022 ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الاساس الى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في الخارج بنسبه (4.1%) لتبلغ 132.6 ترليون دينار لعام 2023 مقابل (127.3) ترليون دينار للعام 2022 وارتفع رصيد الذهب الموجود في العراق والخارج بنسبة (11.6) ترليون دينار نهاية عام 2023 مقابل (11) تريليون دينار نهاية عام 2022 نتيجة قيام البنك المركز العراقي بشراء كميات جديدة من الذهب()؛ كما تشير البيانات الى انخفاض نسبة الاحتياطات الى العملة المصدرة من (159.9%) عام 2022 الى (143.2%) عام 2023 نتيجة نمو العملة المصدرة بنسبه أكبر من نمو الاحتياطات الأجنبية اذ بلغت العملة المصدرة (101.5) تريليون لعام 2023 مقابل (87.6) ترليون دينار عام 2022().

أما عام 2024، فقد انخفضت الاحتياطيات الرسمية في البنك المركزي العراقي من 145 ترليون دينار الى 130 ترليون دينار في عام 2024 يرتبط بارتفاع مبيعات البنك المركزي التي بلغت 81 مليار دولار عام 2024 وانخفاض الإيرادات النفطية ومن ثم انخفاض مشتريات البنك المركزي من الدولار من وزارة المالية()

أما الإنفاق الجاري، وتشمل (تشغيلية وبرامج خاصة ومديونية) 74% والنفقات الاستثمارية 26% وتشمل (الإنفاق الاستثماري الممول مركزياً وهو الأهم - والإنفاق الاستثماري الممول بالقروض الأجنبية - ونفقات رأسمالية وأخرى وهي الأقل وزنا مالياً) النفقات العسكرية، وتشمل الأمن والدفاع نحو (17%) والتعليم (8%) الصحة (5%) الطاقة ممثلة بوزارتي النفط والكهرباء ما يقارب (20%) الخدمات الاجتماعية بنحو (16%)().

فالنفقات الاستثمارية الفعلية عام 2024 بلغت 25 تريليون دينار، ولكن نصف هذا الرقم تقريبا يذهب لتسديد نفقات شركات التراخيص النفطية والمتبقي الذي لا يزيد عن 13 ترليون دينار والذي يشكل نسبة 8% فقط من الانفاق العام الفعلي يستخدم لتغطية النفقات الاستثمارية للوزارات والهيئات كافة وتنمية الأقاليم والبترودولار()، في حين تبلغ النفقات التشغيلية 81 ترليون دينار على شكل الرواتب التي دفعتها وزارة المالية لغاية تشرين الثاني 2024 موزعة على: تعويضات الموظفين 55.136 ترليون دينار، منح الرواتب والاجور 3.903 ترليون دينار، الرواتب التقاعدية 16.164 ترليون دينار شبكة الحماية الاجتماعية 5.189 ترليون دينار، رواتب المعينين المتفرغين 673 مليار دينار().

اما الدين الداخلي، فقد كشف البنك المركزي العراقي عن ارتفاع الدين الداخلي للعراق بنسبة (2.9%)، فيما سجل الإنفاق العام انخفاضا، فالدين الداخلي للعراق ارتفع بنسبة (2.9%) ليصل الى (81) ترليون دينار لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر2024 مقارنة بالشهر الذي سبقه

والذي بلغ فيه (78.77) ترليون دينار، ان ارتفاع الدين الداخلي يعود الى نمو السندات الموجهة للجمهور بمعدل (15.2%) فضلا عن نمو الحوالات الخزينة لدى البنك المركزي والمصارف التجارية والحوالات الالكترونية بمعدل (2%) وأشار التقرير إلى ان ‹قروض المؤسسات المالية والمصارف الحكومية كانت ثابتة خلال المدة نفسها.

وفي ظل هذه المؤشرات فإن السياسة الاقتصادية ليست في أفضل أحوالها وما معناه انها غير مؤهلة لأي عملية ضغط من الممكن أن تتعرض لها من أي جهة داخلية أو خارجية.

لذا فإن سياسات الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل هذه الأجواء المتوترة مع إيران بفعل الازمة النووية من جهة، والصراع مع الكيان الصهيوني وأزمة هجوم المقاومة الفلسطينية في تشرين الأول / أكتوبر 2023، الى جانب ازمة الحوثيين والازمة اليمنية مع السعودية وغيرها من الأمور الأخرى، مما ينبئ بأزمة في منطقة الشرق الأوسط بفعل القرارات الحالية أو المستقبلية من رئيس أقل ما يقال عنه (غير متزن) وقراراته تعكس طبيعته غير المهتمة لا بالحلفاء ولا بالأصدقاء الى جانب الأعداء.

من القرارات التي ذكرناها توقّيع الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) أمراً تنفيذياً بإعادة تفعيل الضغوط القصوى ضد إيران، إذ أعلن أن هدفه هو تخفيض صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر، وكان (دونالد ترامب) وهو ما سيشكل ضغطا على العراق من ناحية إمكانية الغاء السماح الذي اعطته الإدارة الأميركية السابقة (إدارة جوزيف بايدن) للحكومة العراقية في إمكانية شراء الغاز من إيران لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية في العراق التي تعمل بالغاز المسال.

فالعراق يستخدم مجموعة من الخطوط لنقل الطاقة على النحو الآتي:

1. الخط الإيراني (خانقين ـ سربيل)
2. الخط الإيراني (خور الزبير ـ خرمشهر)
3. الخط الإيراني (ديالى ـ ميرساد)
4. الخط الإيراني (عمارة ـ كرخة)

إذ يستورد العراق في عزّ فصل الصيف 70 مليون متر مكعب من الغاز الإيراني في اليوم لتغذية محطات توليد الكهرباء في البلاد، ويولّد نحو 5000 ميغاواط من الكهرباء بهذه الإمدادات. ويعني هذا التدفق، إلى جانب عمليات الشراء المباشرة للكهرباء من إيران، أن طهران تلبي 40 في المائة من احتياجات العراق من الكهرباء بتكلفة 4 مليارات دولار سنوياً. ولكن غالباً ما تخفض إيران إمدادات الغاز للعراق، ويساهم ذلك في بعض الانقطاع في التيار الكهربائي والاستياء العام والمشاكل السياسية، وتعزى بعض هذه التخفيضات إلى الطلب المحلي الإيراني، ولكنها تعود في حالات أخرى إلى رغبة طهران في ممارسة النفوذ وإلى تأخر بغداد في السداد. ويدين العراق حالياً لإيران بـ12 مليار دولار مقابل واردات الغاز والطاقة، وقد تم إيداع مدفوعات هذا الرصيد في حساب في «المصرف العراقي للتجارة». ولكن لا يمكن لطهران الوصول إلى هذه الأموال دون إعفاءات من العقوبات الأمريكية المختلفة ضد الكيانات الحكومية الإيرانية. ويسمح اتفاق المقايضة للعراق بتجنب هذه الصعوبة والدفع بواسطة النفط().

فضلا عن ذلك فهناك خسارة الى جانب خسارة الاستيراد وهي أن العراق يهدر كميات هائلة من الغاز عن طريق الحرق خلال إنتاج النفط الخام. ووفقاً لـ«البنك الدولي»، يُعد العراق ثاني أكبر دولة في العالم بعد روسيا من ناحية حرق الغاز وفي أيار/مايو صرح رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أن العراق يحرق 1200 مليون قدم مكعب قياسي يومياً من الغاز بينما يستورد 1000 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم من إيران، مما يكلف الحكومة ما لا يقل عن 4 مليارات دولار سنوياً. فضلاً عن ذلك، تشكل الانبعاثات الناتجة من حرق الغاز خطراً على العراقيين الذين يعيشون بالقرب من حقول النفط العملاقة، وتساهم أيضاً في تغير المناخ من خلال إطلاق ملايين الأطنان من ثاني أكسيد الكربون والميثان في الغلاف الجوي().

لذا سيترتب على قرار ترامب بمنع تصدير الكهرباء والغاز الإيراني الى العراق تداعيات خطيرة على الاقتصاد والمجتمع العراقي اذ ستفقد المنظومة الكهربائية 40% من طاقاتها المتاحة وبواقع 8 آلاف ميغاواط من المحطات التي تستخدم الغاز الإيراني وأكثر من 3 آلاف ميغاواط مستوردة من إيران(). وهذه الخسارة في منظومة الطاقة ستكلف الدولة الكثير الى جانب

المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية بفعل انخفاض ساعات تجهيز الطاقة خصوصا ونحن مقبلين على فصل الصيف وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية تحاول تعويض هذا النقص بالاستيراد من تركمانستان الا انها أيضا مجبرة للتعامل مع الحكومة الإيرانية التي تعد معبرا لهذا الغاز والامر نفسه كما هو الحال في الاستيراد من ايران فالعقوبات الأميركية ستجعل من غير الممكن ان تعقد اتفاق جديد مع الحكومة الايرانية كما كان الوضع في إدارة (جوزيف بايدن) التي سمحت للعراق بتوقيع عقود تجهيز الغاز من ايران لمدة (5 سنوات). هذا من ناحية التجهيز بالغاز والطاقة الكهربائية.

اما بخصوص السياسة النقدية العراقية والية النافذة الرسمية لبيع الدولار في العراق وطبيعة العمل فيها، فالولايات المتحدة تسعى لضمان نجاح العقوبات للتضييق على ايران وعدم إمكانية استفادتها من نافذة العملة العراقية التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي، قامت بمجموعة من الإجراءات لمراجعة عمل هذه النافذة اكثر من مرة، ونظرا لأنها اشرت مجموعة من الخروقات الجديدة، فالمتوقع او الذي تسرب للإعلام عن عزم وزارة الخزانة الأميركية معاقبة (5) مصارف جديدة في العراق بسبب خروقات (مزعومة) وتعاملها مع جهات إيرانية (على حد تعبير الخزانة)، وعلى الرغم من نفي إدارة البنك المركزي العراقي لمثل هذا الموضوع لكن التجربة تفيد انه المصرف في كل مرة ينفي لكن العقوبات يتم ايقاعها بالفعل على المصارف التي يتم تسريب اسماءها في كل مرة.

فالراجح ان عقوبات جديدة ستصدر ضد خمسة مصارف عراقية خالفت المعايير الدولية وقام بعضها بنقل الاموال الى جهات (غير شرعية)، وذكرت المصادر المصرفية أن العقوبات ستشمل مالكي المصارف بعد توجيه الاتهام الى

واحد على الاقل من المصارف الخمسة بالعمل بالكامل لصالح احدى (الفصائل) في العراق، ونشر في وقت لاحق أن المصارف الخمسة المشمولة بالإجراءات هي مصرف «مسك» ومصرف «السنام» ومصرف «المتحد» ومصرف «الأمين» ومصرف «المشرق»، وإذا ما شملت المصارف الخمسة بالعقوبات يكون 34 مصرفا أهليا من أصل 44 مصرفا في العراق قد شملت بالعقوبات لتبقى 5 مصارف عراقية عاملة في العراق الى جانب 5 مصارف عراقية أخرى تعمل برؤوس أموال عربية وأجنبية.. ويصبح العدد الاجمالي للمصارف العاملة في العراق 10 مصارف عدا المصارف الحكومية الاخرى وهي مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة والمصارف المتخصصة الاخرى كالزراعي والصناعي وغيرها.()

كما من المتوقع إن لم يكن من المؤكد ان هناك ضوابط صارمة في التدقيق على التحويلات المالية بالدولار ستفرضها الإدارة الأميركية التي تمر عبر النظام المصرفي العراقي، للتأكد من عدم تحويلها لدعم أي أنشطة لا تتوافق مع السياسة الأمريكية هذا التشديد قد يعوق الوصول إلى الدولار بشكل كبير فيما يتعلق بالتداول الداخلي او الخارجي مما يمكن ان يؤدي الى ازمة اقتصادية تضرب الاقتصاد بفعل سياسات إحلال الواردات التي تنتهجها الحكومة العراقية في معالجة النقص في الإنتاج المحلي.

اما بخصوص الموضوع الأبرز فهو سعي الإدارة الأميركية الى خفض أسعار النفط وهو المصدر الرئيس والوحيد للوازنة العراقية او أي إجراءات مالية واقتصادية أخرى للعراق ؛ سياسة ترامب التي تهدف إلى انفاذ استراتيجية السعر المنخفض للنفط ولكن عند حدود معينة كي ال تخسر أو تؤثر سلباً على حلفائه من الدول المصدرة للنفط، ولكن في كل الأحوال سيؤثر ذلك سلباً على الاقتصاد العراقي باعتباره يعتمد على عائدات النفط بشكل كبير. إذا تم تخفيض الأسعار حيث ستتعرض الموازنة العراقية لضغوط شديدة مما سيفاقم من الأزمات الاقتصادية. فالتوقعات تشير إلى أن أسعار النفط قد تشهد استقراراً طويلا في حال تزايد الإنتاج الأمريكي، مما سيجعل العراق أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والمالية التي قد تؤثر سلباً على قدرته على تحقيق التنمية المستدامة.

وكمحصلة لما تقدم وبفعل الهيمنة الأميركية على القرار المالي والنقدي العراقي بسبب انها تهيمن على كل الاحتياطات المالية والعوائد النفطية بفعل الظروف التي نتجت عن عملية احتلال العراق، فضلا عن عدم خروج العراق الى اليوم من طائلة الفصل السابع وبقاء الاشراف والمراقبة الدولية عليه في مختلف مفاصل الاقتصاد والسياسة جعل من الوضع الاقتصادي العراقي رهين نوع العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، فالأخيرة تستطيع أن ترجع الأوضاع الاقتصادية العراقية الى ما قبل 2003 بكل سهولة بمجرد منع العراق من الوصول الى ارصدته التي تحتفظ بها على أراضيها بأمر تنفيذي واحد من الرئيس الأميركي لن يحتاج فيه الى مناقشة طويلة مع مستشاريه او أي احد اخر، لذا يجب التعامل بحذر مع الأوضاع في المنطقة والوضع الاقتصادي الدولي، فضلاً عن مع ما يصدر من رئيس لن يتوان في فرض أي عقوبة دون التفكير في عواقبها على العراق أو غيره.

يستورد العراق في عزّ فصل الصيف 70 مليون متر مكعب من الغاز الإيراني في اليوم لتغذية محطات توليد الكهرباء في البلاد، ويولّد نحو 5000 ميغاواط من الكهرباء بهذه الإمدادات. ويعني هذا التدفق، إلى جانب عمليات الشراء المباشرة للكهرباء من إيران

الخاتمة:

إن طبيعة التوجهات الأمريكية في الوقت الراهن او على الاقل في المستقبل القريب تنبئ بأن الرئيس الامريكي الحالي، مقبل على فتح جبهات كثيره سواء في اسيا او في اوروبا او في امريكا الجنوبية او الشمالية، دون تمييز بغيه تحقيق اقصى قدر ممكن من الاستفادة وابتزاز الخصوم تحقيق ارباح قد وضعها في خطته لإنقاذ ما يمكن انقاذه من الدمار الذي لحق بالاقتصاد الامريكي او حتى على مستوى السمعة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية او حتى طبيعة تحالفاتها وتعاطيها مع ازمات العالم.

تعد منطقة الشرق الاوسط من اكثر المناطق سخونة في الوقت الراهن جنباً الى جنب الازمة الأوكرانية، فهذه

المنطقة تقع على صفيح ساخن من الاحداث والصراعات المستمرة حتى وان توقفت او انتهى البعض منها مثل الازمة السورية التي انتهت بسقوط نظام بشار الأسد، او بأحداث 7 تشرين الأول/ اكتوبر 2023 في الكيان الصهيوني والهجوم من قبل المقاومة الفلسطينية، لذا فان توجه الرئيس الامريكي في هذه الفترة ينصب في تصفير المشاكل واعاده ترتيب المنطقة بالشكل الذي يخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، والمصالح الصهيونية بالدرجة الثانية، وعلى راس هذه المهام في المنطقة هو تحييد ايران واعاده ترتيب الاتفاق النووي من جديد بالشروط الأمريكية، فضلاً عن انهاء وضع قطاع غزه بتصفية القضية الفلسطينية بالكامل، وبالتعاون مع الحلفاء من الدول العربية او حتى الفرض عليهم بالقوة.

إن طبيعة التوجهات الأمريكية تجاه منطق الشرق الاوسط تنذر بأن العراق سوف يكون في قلب هذه الاحداث، والسبب في ذلك طبيعة علاقاته مع دول المنطقة وخصوصا مع ايران، ثانيا طبيعة الوضع العام في العراق سواء السياسي او الاقتصادي والارتباك الحاصل في السياسات الاقتصادية العراقية، فضلا عن هيمنه الولايات المتحدة الأمريكية على القرار الاقتصادي العراقي بفعل هيمنتها على موارد القطاع الوحيد الذي يمول الدولة العراقية، وهو القطاع النفطي عبر سيطرتها على عوائد النفط الموجودة في صندوق تنميه العراق على الاراضي الأمريكية وتحكمها بطبيعة عرض النقد وطبيعة تعاملات النقدية والتحويلات المالية بفعل المنصة الإلكترونية بنك المركزي، التي تشرف عليها بالكامل جعل من القرار الاقتصادي العراقي رهينا لمواقف وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا معناه ان اي صراع ممكن ان يحدث بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية سينعكس بصيغه قرارات ستتحملها الدولة العراقية، ان لم تتصرف بحكمه وعقلانية بحيث تستطيع ان توازن بين الطرفين دون ان تتلقى اي خسائر لا يحمد عقباها.

إن اهم هذه الآثار التي تتكلم عنها هي في حال لو فرضت قرارات جديدة على السوق النقدية العراقية هي عدم السيطرة على اسعار صرف العملات الأجنبية وتحديدا (الدولار)، وهو ما سيؤدي الى انفجار موجه تضخم، فضلا عن ذلك امكانيه افضل عن ذلك من الممكن ان تؤدي العقوبات التي اعادت العمل بها الإدارة الأمريكية

على ايران أن تؤثر على طبيعة تجهيز الخدمات في العراق وعلى راسها الكهرباء وغيرها من الامور التجارية، التي ترتبط بها ايران مع العراق سيشكل أزمة خدمية واقتصادية مركبة، من الممكن ايضا أن تؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والمواد الأساسية التي سيستوردها العراق من ايران، وآخر هذه الآثار هي محاوله الإدارة الأمريكية أن تضغط على الدول الاطراف سواء في (اوبك او غير أوبك) بأن تخفّض اسعار النفط وهو ما سيشكل أزمة كبيرة لكون الموازنة العراقية والموارد الأساسية في العراق تعتمد بشكل كبير على النفط واذا ما انخفضت الاسعار سيخسر ذلك بالعراق كثيرا.

التوصيات

1. ضرورة ان يفهم صانع القرار ان الوضع الاقتصادي العراقي لا يتحمل اي هزه مهما كانت بسيطة، والسبب في ذلك هو عدم سيطرة السلطات الاقتصادية العراقية على السوق بالكامل، فضلاً عن عدم وجود مرونة اقتصاديه في العراق تمكنه من مواجهه اي هزه او اي أزمة اقتصادية، لكون الجهاز الانتاجي في العراق عاجز عن تلبيه متطلبات هذا السوق وهو ما من شأنه أن يؤدي الى أزمة اقتصاديه لذا على صانع القرار أن يعي أو يعرف طبيعة التعامل بحكمه مع الإدارة الأمريكية الجديدة، التي لا تعرف سوى سياسة الاملاءات وفرض الايرادات وهو ما يصعب المسألة لذا يجب أن يكون صنع قرار قد حضّر بدائل من شأنها أن تتعامل مع أزمة مستقبل.
2. على السلطة النقدية في العراق أن تجد بديلا عن السوق العملة العراقية لكون هذه السوق وان كانت ناجحة او مؤثرة في السيطرة على عرض النقد الاجنبي وضمان عدم ارتفاع أسعاره، الا انها لا تعد بديل ناجح أو الأمثل في ظل هذه الظروف، لذا يجب أن تجد طريقه اخرى من شانها أن تقلل من خروج العملة الصعبة الى الخارج واستفادت بعض الاطراف في تجاوز العقوبات الأمريكية التي بالنتيجة ستؤثر على العراق وتعرضه الى العقوبات وهو في غنى عنها.
3. الاسراع في ايجاد بدائل الغاز الايراني لتشغيل محطات الطاقة التي استعمل بالغاز والخط التركمانستاني كبديل لا يعد الانجح في ظل هذه الظروف، والسبب يعود فضلا عن المدة الزمنية الطويلة لتجهيز هذا البديل، فالعراق مجبر على التعامل مع ايران مره اخرى التي تستهدفها الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، وتحاول الضغط على الحكومة فيها بغيه التأثير على اوضاعها الاقتصادية، وهو ما من شانه ان يؤخر تدفق هذا الغاز الى المحطات مما يعني ازمه في تجهيز الطاقة ستودي بالبلاد كما هي العادة، في كل ظروف جويه متطرفة مثل الحر او البرد الشديد فضلا عن امكانيه الاستفادة من الدول المجاورة للعراق وعلى راسها دول الخليج العربي في الوصول الى الغاز القطري الذي هو اقرب واسهل في الحصول منه على الحصول من تركمانستان.
4. على الحكومة الاسراع وايجاد الشركات الكفوءة والمناسبة ورصد المبالغ او عرض المشاريع للاستثمار للاستفادة من الغاز المصاحب للعمليات النفطية لكون العراق ثاني أكبر بلد بالعالم بعد روسيا في حق غاز المصاحب وهو ما يكلف العراق ثروات كبيره فضلا عن منه يستطيع العراق ان يحلوا اشكاليات تجهيز الغاز الى محطاته بعيدا عن التأثير الاقليمي او الاجنبي لكونه يعاد اكتفاء ذاتيا ويوفر كميات كبيره من العملة الصعبة التي ندفعها للدول التي نستورد منها.
5. على الحكومة العراقية السعي الحديث لتعديل هيكل اقتصادي العراقي ومحاولة تنمية القطاعات الاخرى لكي يقل الاعتماد الكامل هذا الاعتماد الكامل على القطاع النفطي دون غيره من القطاعات وما شكل ازمة كبيرة لا نستطيع الخروج منها وحلقة مفرغة ندور فيها منذ أكثر من 70 عام بالاعتماد على النفط بالشكل الذي جعل من العراق دولة الريعية بالكامل لا تستطيع ان تخرج خارج هذه الدائرة.
6. التركيز على تحسين شفافية إدارة المالية العامة والموازنة العامة، لأنها تتيح صورة دقيقة عن المركز المالي للحكومة وآفاقه المتوقعة، وعن التكاليف والمزايا طويلة الأجل لأي تغيرات في السياسات المطبقة، ومخاطر المالية العامة التي يمكن أن تخرجها عن مسارها المطلوب. وتتيح تحسين

شفافية المالية العامة فتح باب المساءلة أمام المواطنين والهيئات التشريعية والرقابية على حدٍ سواء، كما انه من الضروري أن يتم تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال تخصيص أفضل للموارد المتاحة ضمن القطاعات المختلفة.

المصادر:

1. أبرز الأوامر التنفيذية التي وقعها ترامب في اليوم الأول من ولايته الثانية، موقع قناة الجزيرة الاخباري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، في 1/23/ 2025، على الرابط (أخر زيارة: 2025/2/6): https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/1/21/%D8%A8%A7%D8%A7-%D9%85%D8%A7
2. اقتصادي يبين ظاهرة انخفاض الاحتياطيات الرسمية في البنك المركزي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2/9 / 2025، على الرابط: (اخر زيارة: 12 / 2/ 2025): https://baghdadtoday.news/268274-%83%D8%B2%D9%%D8%A7-8A.html
3. المرسومي: 25 تريليون دينار هي النفقات الاستثمارية الفعلية لعام 2024، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2/10 / 2025، على الرابط: (اخر زيارة: 12 / 2/ 2025): https://www.al-mirbad.com/detail/175341
4. الولايات المتحدة - الدين الخارجي بأكمله، موقع (Trading Economic)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: (اخر زيارة: 10/ 2/2025). https://ar.tradingeconomics.com/united-states/external-debt
5. الولايات المتحدة - الميزان التجاري، موقع (Trading Economic)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: (اخر زيارة: 10/ 2/2025). https://ar.tradingeconomics.com/united-states/balance-of-trade
6. الولايات المتحدة - نمو إجمالي الناتج المحلي للعام بأكمله، موقع (Trading Economic)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: (اخر زيارة: 10/ 2/2025). https://ar.tradingeconomics.com/united-states/full-year-gdp-growth
7. بلال الخليفة، الهيمنة الأميركية على المالية العراقية.. دور البنك الفيدرالي الأميركي، مؤسسة دراو الاعلامية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2023/4/24، على الرابط (اخر زيارة: 2/7/ 2024): https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=12672
8. بلال وهاب و دينيس روز، مشكلة الكهرباء في العراق (الجزء الثاني): تداعيات الاتفاق الجديد للنفط مقابل الغاز مع إيران، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2023/7/19، على الرابط: (اخر زيارة 6/ 2/ 2025) https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mshklt-alkhrba-fy-alraq-aljz-althany-tdayat-alatfaq-aljdyd-llnft-mqabl-alghaz-m
9. ÈäãÇ ÊäÓÍÈ ãä ãÈÇÏÑÉ ÇáÍÒÇ æÇáØÑíÞ ¡ÇáÕíäíÉ æÊÊåã ÃãíÑßÇ ÈÇáßÐÈ موقع قناة الجزيرة الاخباري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، في 1/26 / 2025، على الرابط (أخر زيارة: 2025/2/9): https://www.aljazeera.net/news/2025/6/2/%D8%A0%D8%A8-%D9%%D8%AD%88%86
10. ترامب يعلّق الرسوم الجمركية على كندا والمكسيك وتحرك صيني وأوروبي، موقع قناة الجزيرة الاخباري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، في 4/ 2/ 2025، على الرابط (أخر زيارة: 2025/2/9): https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/2/4/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D4%D9%82-%
11. تعرف على حصيلة أسبوع من حرب ترامب التجارية الجديدة، موقع قناة الجزيرة الاخباري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، في 2025/2/7، على الرابط (أخر زيارة: 2025/2/7): https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/2/7/%D8%%D8%B9%D8%B1%D9%8%A8AA%

12. تقرير السياسة النقدية للبنك المركز العراقي لعام 2023، البنك المركزي العراقي . دائرة الاحصاء والأبحاث، بغداد، 2023، ص18.
13. خبير اقتصادي: وزارة المالية تدفع 81 تريليون دينار كرواتب حتى تشرين الثاني 2025، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2/10 / 2025، على الرابط: (اخر زيارة: 12 / 2/ 2025): https:// www.nbanews.net/economy/100357
14. دالغا خاتين اوغلو، «الضغط الأقصى» من جديد.. هل يستطيع ترامب «تصفير» صادرات النفط الإيراني؟، موقع (ايران انترناشونال)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 7 / 2/ 2025، على الرابط (اخر زيارة 2025/2/8): .https://www iranintl.com/ar/202502079629
15. عبد الرحمن نجم المشهداني، تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في ظل قيود التحويل الخارجي وإمكانية السيطرة عليه، مركز العراق للدراسات الإستشرافية، بغداد، 2023/2/22، ص ص 2-3.
16. عصام عبد الخضر سعود و علي مهدي عباس البيرماني، دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي في العراق بعد 2003، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، المجلد 49، العدد 145، أيلول/2024، ص22.
17. عقب قرار ترامب بشأن الكهرباء والغاز الإيراني.. ما البدائل المتاحة أمام العراق؟ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 6/ 2/ 2025، على الرابط: (اخر زيارة 9 /2/ 2025). .https://www.alsumaria tv/news/localnews/515504/%D8%B9%D 9%82%D85-%D8%A7
18. علي دعدوش، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل التدخل الحكومي المتزايد في العراق (الدعم الحكومي مقابل العبء المالي للأجيال)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2024، ص8.
19. عمرو هاشم محمد، موازنة 2024 في العراق بين سياسات الركوب المجاني والنمذجة الاقتصادية: هل تكفل الموازنة 2024 الاحتياجات التنموية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2024، ص6.
20. محمد المنشاوي، قصة قناة بنما.. هل تسيطر عليها الصين كما يؤكد ترامب؟، موقع قناة الجزيرة الاخباري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، في 1/26 / 2025، على الرابط (أخر زيارة: 2025/2/9): https://www.aljazeera.net/politics/2025 D9%82%D8%%D9%83%9%85%D8%/26/1/ %A7
21. موجة العقوبات على مصارف عراقية.. هل هو بداية لضغوط جديدة؟، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2025/2/17، على الرابط: (أخر زيارة: 2025/2/18): https://www.alsumaria.tv/ news/economy/516701/%D9%85%D9%8 8%D8%AC%D9F
22. نعوم ريدان، مشكلة الكهرباء في العراق (الجزء الأول): التحديات المالية والتقنية المستمرة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 17/ 7 /2023، على الرابط: (اخر زيارة 2025/2/6).https://www washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mshklt-alkhrba-fy-alraq-aljz-alawl-althdyat-almalyt-waltqnyt-almstmrt
23. هكذا ردت الصين على ترامب.. قيود على المعادن النادرة ونذر حرب تجارية، موقع قناة الجزيرة الاخباري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، في 6/2/ 2025، على الرابط (أخر زيارة: 2025/2/7): https://www.aljazeera. 87%D9%%D9%/6/2/net/ebusiness/2025 89%84%D9%83%D9%D9
24. Diana Roy, What's Causing the Panama Canal Logjam, Council on Foreign Relations. September 29, 2023 at: https:// www.cfr.org/in-brief/whats-causing-panama-canal-logjam